مجلة القادسية للعوم الإدارية والاقتصادية/جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد
المجلد(١٠) العدد (١) لسنة(٢٠٠٨)

(اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي)

أ.د. حسين ديكان درويش/ جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

الخلاصة

يتفق الاقتصاديون على إن علم الاقتصاد هو علم ندرة الموارد الاقتصادية ولغرض التخصص الأمثل لتلك الموارد في الاقتصاد العراقي لابد من تحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال استخدام (حزمة) من السياسات الاقتصادية الكلية المتناغمة والمنسجمة التي يمكن توظيفها في صياغة المسار الصحيح للاقتصاد العراقي ومتغيراته الكلية نحو الوجهة التي ترفع من مقدرته الاقتصادية وليكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الناجمة عن الاندماج والمشاركة في حركة الاقتصاد المعولم .

وفي هذا الإطار، لابد من تغيير أساسي في وظيفة الدولة والإدارة الحكومية الشمولية من أطار توفير الخدمات غير الأساسية والتي ترهق الموازنة العامة عبر سياسات العجز النقدي (التقليدية) نحو أطار من الوظائف التي تهتم بالتنظيم والإدارة الرشيقة وكفاءة الأداء والمحاسبة الاقتصادية ورقابة وإصلاح شركات القطاع العام وإصلاح النظم والوظائف الإدارية .

وفي هذا الصدد أيضا ، يمكن تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص وتقوية دور النظام المالي والمصرفي ودعم وتقوية مؤسسات الحكم (مبدأ الفصل بين السلطات، دعم الحريات الأساسية، نشر الديمقراطية، تعزيز دور المرأة ، حماية حقوق الإنسان ، ...) ، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتحرير التجارة الخارجية وتحفيز انسيابية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى القطاعات والأنشطة الإنتاجية السلعية ، وكذلك إصلاح نظام التسعير وتهيئة فرص العمل وتدعيم شبكات الحماية الاجتماعية وإدارة إيرادات النفط وبناء قاعدة تكنولوجية ومعلوماتية (اقتصاد المعرفة) ومنظومة للإبداع الوطني وتطوير مرافق البحث والتطوير والتأكيد على إقامة المشاريع المشتركة بين رأس المال الوطني والأجنبي، إضافة إلى تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق اندماجات بينها تعمل على تدعيم قدرتها التنافسية مع الشركات الأجنبية .

وينطلق البحث من فرضية مفادها :

إن انتهاج حزمة من سياسات الإصلاح للاقتصاد الكلي في العراق من شانها إن تساعد في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف مشاكل ارتفاع الأسعار وتفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية .

وتضمنت حدود البحث المكانية دراسة متغيرات الاقتصاد العراقي الكلية الخاصة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستثمار والكفاءة الاقتصادية ، في حين اختصت حدود البحث الزمانية ببيانات الاقتصاد العراقي المتاحة للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٠٧) .

إما هيكلية البحث فقد توزعت على ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول ، تناول سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الحقيقي ، إما المبحث الثاني فقد تناول سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد النقدي ، في حين تناول المبحث الثالث سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الإداري . وتوصل البحث إلى خاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف إلى دعم فرضية البحث.

موجز منظومة الأداء الاقتصادي والاجتماعي [١] :

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٦٠,٢%) خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) من حوالي (١٢) مليار دولار في عام (٢٠٠٣) إلى (١٩,٤) مليار دولار كمتوسط خلال المدة المذكورة ، كما يتوقع أن ترتفع حصة الفرد من الناتج الإجمالي من (٤٤٠) دولار إلى حوالي (٦٩٣) دولار خلال المدة المذكورة ، وأهم التطورات الاقتصادية المساعدة على تفعيل النمو الاقتصادي هي :

١. تحسين وتطوير الإطار التشريعي الاقتصادي والمالي عبر قوانين : الشركات ، البنك المركزي والجهاز المصرفي ، الاستثمار الأجنبي ، الإدارة المالية .
٢. خفض معدلات الضرائب الكمركية وضريبة الدخل وزيادة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين بنسب تتراوح بين (٣) إلى (١٠) أضعاف عن مستوياتها السابقة وتحقيق التوازن في الميزانية العامة الموحدة لأول مرة منذ عام ١٩٨١ وتوزيع موارد الدولة بصورة عادلة على المحافظات .
٣. إصدار عملة جديدة وتحقيق تحسن واستقرار في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي[*] عبر قيام البنك المركزي بتنظيم مزادات علنية على العملات الأجنبية ، إضافة إلى تعويم أسعار الفائدة وزيادة رؤوس أموال القطاع الخاص والسماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في العراق والمشاركة مع البنوك الأهلية وإيقاف طريقة تمويل العجز في الموازنة الحكومية عن طريق الإصدار النقدي وتخفيض معدلات التضخم التي كانت تتراوح بين (٤٠-٥٠%) سنوياً إلى حدود مسيطر عليها نسبياً عبر التوافق بين السياستين المالية والنقدية عام ٢٠٠٤ .
٤. إعادة تأهيل معظم البنى التحتية للقطاع النفطي والعمل على زيادة معدلات الطاقة

---

[١] إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائيي ، ٢٠٠٤ ، ص٧ .

[*] السعر الرسمي (٠,٣١٠٩) وسعر السوق (١٤٤٢(كمتوسط للفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) .

الإنتاجية إلى (٢,٨) مليون برميل يومياً منها (٢,١) مليون برميل يومياً للتصدير في الظروف الاعتيادية رغم إنّ صادرات العراق الحالية كمتوسط (١,٧) مليون برميل يومياً وتأسيس (شركة النفط الوطنية – سومو) بدلاً من الشركات الثلاث السابقة .

٥. تحسين قطاع الاتصالات من خلال إنشاء خطوط أرضية إضافية ومحطات اتصال فضائية وشبكات للهواتف النقالة التي تخدم معظم مدن العراق إضافة إلى توسيع وتحديث شبكات الهواتف الثابتة الأرضية .
٦. زيادة معدلات الطاقة الإنتاجية لمحطات الكهرباء من (٣٥٠٠) ميكا واط إلى (٥٤٠٠) ميكا واط بالرغم من كون هذا الإنتاج دون المستوى المرغوب للطلب عليها ، وكذلك ارتفعت معدلات طاقات توزيع الماء الصالح للشرب وتحسين نوعيته .
٧. تشكيل وزارات جديدة تعكس أهمية الفئات الاجتماعية المختلفة المكونة للدخل القومي في العراق ومنها (حقوق الإنسان ، البيئة ، الشباب ، الهجرة والمهجرين ، المرأة ، مؤسسات المجتمع المدني) .
٨. تأسيس مركز دعم للمنظمات غير الحكومية لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية والتي زاد عددها على (٢٠٠٠) منظمة وتشجيع مشاركة المجتمع فيها لتعزيز المشاركة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرار .
٩. تفعيل دور مؤسسات المتابعة والرقابة على أداء السلطة التنفيذية من خلال آليات (هيئة النزاهة العامة ، دائرة المفتش العام في الوزارات ، ديوان الرقابة المالية المستقل) والعمل على مواجهة الفساد الإداري والمالي .

المبحث الأول : سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الحقيقي

تم انتخاب بعض مؤشرات الاقتصاد الحقيقي للتعبير عن كفاءة الأداء وأهما (القطاع الخاص ، الموارد البشرية ، البيئة الاستثمارية) .

١. تعزيز دور القطاع الخاص[١] :

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساس لتنويع مقدرات الاقتصاد العراقي ، وبالتالي لابد من أحداث تغييرات مؤسسية وقانونية تخلق مناخ ملائم لذلك من خلال ضمان (الأمن ، تقوية القانون ، تنمية نظام مالي قائم على تنويع أساليب الدفع ، إزالة القيود الكمية والنوعية التي تعيق حركة القطاع الخاص بين القطاعات

[١] هيثم كريم صيوان ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي ، عالم الجنوب أنموذجاً ، مع إشارة خاصة إلى العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٧٠- ٢٧٥ .

والأنشطة الاقتصـــادية ، توفير الخدمات العامة والبنى الارتكازية اللازمة وبأســـعار ملائـــمـــة تعكس جانباً من نـــدرة عنـــاصر الإنتاج لتـــعزيـــز قـــدرتـــه التنافسية) . وهكذا فان الدور والعلاقة المتوازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضرورية في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي فالغاية من الإصلاح في العديد من دول الجنوب النامية ليس في إنهاء قوة الدولة وإنما في تغيير طبيعة وخصائص وظيفتها إذ لا يزال الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) عالياً في الكثير من دول الشمال الصناعية ، فقد أرتفع في السويد من (١٠%) إلـــى (٦٩%) وفي هولندة من (١٩%) إلـــى (٥٤%) وفي الولايات المتحدة الأمريكية من (٩%) إلـــى (٣٤%) ، وفي هذا الإطار نحدد ثلاث فروض لدول الدولة :

أ- الإقرار بسيطرة الدولة الكاملة على جميع مفاصل الاقتصاد ، وهذا أثبت عدم نجاحه (تجربة التخطيط المركزي الشمول في الاتحاد السوفيتي السابق) .

ب-إنهاء دور الدولة ، وهذا فيه مخاطرة كبيرة بسبب تقاطع فلسفة أنظمة الحكم السياسية والاقتصادية مع سلوك القطاع الخاص (دافع الربح والاحتكار والسيطرة والتوسع) على المستوى المحلي والخارجي .

ج- الافتراض الثالث هو الدور المتوازن للدولة (تقليص الوظائف والدور) من خلال (انتهاج سياسات اقتصادية كلية وتشجيع المنافسة وبناء خدمات قوية وشفافة وأداء الوظائف العامة) مع نشاط القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتشجيع قيام طبقة برجوازية (تكنوقراطية) وطنية تتحمل المسئولية للقيام في النمو وخاصة في قطاع التصنيع والعمل على تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية من الخارج إلى الداخل .

ويمكن في هذا المجال ، الاستفادة من التجارب الاقتصادية في (اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية) من خلال تقديم القروض للمشاريع الكبيرة التي تم خصخصتها وعلى مدى عشر سنوات وبدون فوائد (اليابان) ، أو عبر آلية السوق الاشتراكية) في الصين من خلال تهذيب سلوك القطاع الخاص ومنعه من الاحتكار ودعمه بالاستثمارات المطلوبة ولكن إخضاعه لتوجيه وتخطيط الدولة ، أو تعزيز شركات (القطاع المختلط) في كوريا الجنوبية ، مع التأكيد هنا على أن دور الدولة في البلدان النامية ومنها (العراق) لم تستكمل بعد ديناميكية وظائفها خاصة (الاقتصادية ، السياسية) وفقا لمقتضيات التطور الحاصل في البلدان الرأسمالية . وبالتالي تصبح الحاجة إلى دور البرجوازية الصغيرة نسبيا لتنشيط الاستثمار[1] .

٢. تنمية الموارد البشرية وتحسين أسواق العمل :

[1] لمزيد من التفاصيل حول دور وظائف الدولة أنظر : د. موسى خلف عواد ، كريم سالم حسين ، أزمة الممارسة الاقتصادية للدولة ونمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان النامية ، مجلة جامعة القادسية ، المجلد (٣) ، العدد(٢) ، ٢٠٠٠ ، ص٢١-٢٣ .

تستطيع الدولة وبما لديها من موارد مالية كبيرة من تطوير الموارد البشرية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتأهيل وتدريب قوة العمل وتامين شبكات الحماية والضمان الاجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض وهي الفئات الأكبر في النسيج الاجتماعي للعراق نتيجة لسياسات الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأجنبي مما ولد الفقر والبؤس والحرمان لدى الشعب العراقي .

إنّ تحليل أسواق العمل في العراق يشير إلى أن معظم الوظائف في القطاع الخاص هي غير رسمية وذات إنتاجية متدنية بسبب ارتفاع الأجور والرواتب في القطاع العام والذي شكل عامل جذب لارتفاع هيكل الطلب على الوظائف في القطاع العام ، وبالتالي بإمكان الحكومة العراقية معالجة هذا الوضع من خلال[١] .

أ- تشجيع نشاطات القطاع الخاص للمساعدة في تشغيل أعلى معدلات البطالة (٣٠%) في منطقة الشرق الأوسط .

ب- زيادة التعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع إعادة البناء .

ج- جعل توقعات الأجور في القطاع العام معتدلة ومتنافسة مع القطاع الخاص .

ويمكن أن تساعد البرامج النشطة الخاصة بأسواق العمل في العراق أن تعالج مثل هذه التشوهات في (الرواتب والأجور) من خلال تعويضات نهاية الخدمة وبرامج إعادة التأهيل والتدريب وتقديم المساعدة بواسطة مكاتب التوظيف للعودة إلى سوق العمل وتشجيع عمل المرأة في مشاريع القطاع الخاص من خلال سياسة شبكات الحماية الاجتماعية في عدم التمييز بين الجنسين وبالتالي بالإمكان تحسين عنصر العمل في برامج إعادة البناء من خلال تصميم برامج إنتاجية تتسم بكثافة المدخلات من عنصر العمل من خلال الاعتماد على المتعهدين المحليين وتعزيز قدراتهم وزيادة المكون المحلي في المشتريات من مدخلات عناصر الإنتاج وتشجيع نمو القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد المحلي (أي تلك الأنشطة التي تمتاز بوجود تشابكات أو ترابطات إنتاجية وسيطة خلفية عالية مع باقي مكونات الأنشطة الاقتصادية المحلية) وخاصة قطاع (البناء والتشييد) ونشاط (الإسكان) بحيث يكون تركيز ستراتيجية التنمية المحلية على إنشاء فرص العمل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وأثر ذلك (المضاعف) على توليد الدخل والاستثمار .

٣. تدعيم بيئة الاستثمار :

يشكل الاستثمار المحلي (العام والخاص) والأجنبي (المباشر وغير المباشر) عنصراً رئيسياً في تحريك العجلة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحفيز المنافسة والكفاءة الاقتصادية[٢] .

---

[٢] البنك الدولي ، إعادة بناء العراق ، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية (موجز تحليل) ، ٢٠٠٦ ، ص٦-٧ .

[١] د. صلاح عبد الحسن وهناء السامرائي ، الاستثمارات الأجنبية .. المسوغات والأخطار ، بيت الحكمة ، العدد (٢٥) ، آب ، ١٩٩٨ ، ص٤٠- ٤٢ .

وهذا يتطلب في العراق منهجين ، الأول بناء القاعدة المؤسسية (التحول نحو اقتصاد السوق في الهيكل الإجمالي) والثاني (وضع الاطار التشريعي السليم في قوانين وأنظمة قابلة للتنفيذ والتطبيق – قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ وقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦) ، ويواجه العراق تحديين إضافيين :

أ- إدارة الاستثمار العالم في الأجل القصير والمتوسط .

ب- تنويع الاقتصاد بواسطة قطاع صناعي قادر على المنافسة في الأجل الطويل .

إنّ إدارة الاستثمار العام يعني أنّ الحكومة ستكون مصدراً مهما للتشغيل خلال فترة الانتعاش ولكنها لا تستطيع أن توفر فرص العمل للجميع فعليها أن تحول من رب عمل أساسي إلى تشجيع المشاركة مع (المستثمر الأجنبي والمستثمر العراقي) في ظل آلية من (الرسوم والضرائب) المنخفضة نسبياً لدعم تلك التوجهات واستخدام أسلوب (النافذة الواحدة) لإنجاز جميع الأعمال المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والمصادقة على اتفاقية ضمان الاستثمار المتعدد (MIGA) وتقديم التسهيلات الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بالتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في العراق .

من جهة أخرى وفي الأجل الطويل تساعد سياسة التنويع للهيكل الاقتصادي وتغيير نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في (GDP) في العراق لا سيما في قطاع الخدمات وصناعات بدائل الاستيراد والتصدير في تفعيل الأداء الاقتصادي ، إذ من المعلوم أنّ الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة الحكومية سيصاحبه ارتفاع في أسعار صرف الدينار العراقي وأسعار السلع غير القابلة للتداول بما في ذلك (اليد العاملة) وبالتالي يضعف قدرة المنتجين المحليين للسلع القابلة للتداول على المنافسة مع السلع المستوردة أو ما يعرف بـــ (المرض الهولندي) في ظل إغراق السوق العراقية بالسلع المستوردة (رخيصة الثمن) وبالتالي تصبح سياسة تنويع الهيكل الاقتصادي ونظام تجاري حر نسبياً وسعر صرف تنافسي ضرورية لإزالة تشوهات الأسعار ، يصاحب ذلك تنويع هيكل الصادرات وتشجيع المصدرين العراقيين الجدد والانتدماج في الاقتصاد العالمي عن طريق منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومناطق التجارة الحرة يساعد في الأجل الطويل على توسيع فرص العمل وادامة النمو الاقتصادي ومنح عملية التنويع الاقتصادي زخماً إضافياً ، مع الإشارة إلى ارتفاع تدفقات (FDI) إلى الدول العربية من (١٢,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٧,٩) مليار دولار عام ٢٠٠٥ وبنسبة نمو (١٢٨,٧%)[1] .

المبحث الثاني : سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد النقدي

لغرض بيان كفاءة الأداء في الاقتصاد النقدي تم الاستعانة بمؤشرات (الأسعار ،

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠٥) ، الكويت ، ص٣٦-٣٧ .

إيرادات النفط ، قطاع المال والصيرفة) .

١. إصلاح نظام التسعير :

حقق العراق خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥) تقدماً هاماً في مجال تحرير الأسعار فأصبحت معظم الأسعار الرئيسية حرة ، وقد سعت سياسات سعر الصرف على صعيد الاقتصاد الكلي إلى تحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي لغرض استمرار المنافسة في القطاعات غير النفطية ، ولغرض دعم الأسواق المالية حديثة النشأة لابد من ابقاء معدلات الفائدة حرة وأسعار المنتجات القابلة للتداول حرة في معظم القطاعات ، بالرغم من سياسات الدعم الحكومي لعدد من الأسعار للسلع الرئيسية مثل (المواد الغذائية ، الوقود ، الكهرباء ، الخدمات العامة) كبيرة جداً ولعل مجموعها يفوق نسبة (٥٠%) من الناتج الإجمالي ، وبلغت فقرة إجمالي الدعم (تحويلات ، بطاقة تموينية ، حماية اجتماعية ، دعم المؤسسات الحكومية ، أخرى) في ميزانية (٢٠٠٥) ما قيمته (٩٤٥٠) مليون دولار من إجمالي المصروفات لنفس العام (٣٠٤٧١) مليون دولار وبنسبة (٣١%)[١] .

وبالتالي لابد من معالجة هذه التكاليف المرتفعة لبعض أنواع (الدعوم غير الهادفة) في ظل تعذر تلبية نسبة عالية من الطلب على الخدمات العامة ، من خلال تخطيط الأهداف التالية :

أ- تخفيف الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد العام .

ب- تحسين الحوافز المقدمة إلى القطاع الخاص .

ج- رفع كفاءة الادخار العامة لتهيئة موارد مالية لإنتاج سلعة عامة حيوية .

هذه العوامل الثلاثة ممكن أن تساعد في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد العراقي .

- أسعار الوقود :

إنّ أسعار الوقود المحلية من أدنى الأسعار في العالم مما أدى إلى نشوء سوق سوداء لتهريب الوقود إلى الخارج وهدر واستهلاك مفرط وصيانة غير كافية والتقصير في تحديث أو توسيع منتجات الإنتاج والنقل والتوزيع وبالتالي فان المصافي المحلية تغطي أقل من نصف الطلب المحلي فتضطر الحكومة إلى الاستيراد لتلبية الطلب المتبقي ، وبالتالي فأن أسعار السوق السوداء هي أكبر من الأسعار النسبية بنسبة تتراوح بين (١٠-٤٠) ضعفاً وبالتالي زيادة أسعار الوقود هي أكثر الوسائل فعالية لمعالجة تلك التشوهات ، وفي ظل محاكاة اقتصادية قياسية فان رفع الأسعار بنسبة (٦) أضعاف سوف يقلل من الاستيراد بنسبة (١٦%) ويقلل مبيعات السوق السوداء بنسبة (٣٠%) وتحقيق وفرة للحكومة العراقية حوالي (١,٧٣) مليار دولار أمريكي تساعد في القيام باستثمارات

---

[٢] ستراتيجية التنمية الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

إضافية أو إجراء مدفوعات تحويلية إضافية لمصلحة الأسر أو كليهما ، بالرغم من الصعوبة بمكان في تصميم أنظمة دفع وتعويضات لمعالجة مستوى معيشة الفقراء وليس التركيز فقط على قطاع الوقود بل تتجاوز منافع تلك الأنظمة عبر مختلف القطاعات (الغذاء ، الماء ، الكهرباء ، الوقود ، التعليم ، الصحة) في الفقراء ككل في كيفية المساعدة عبر تحويلات الدخول المباشرة ، وأخيراً لابد من سياسات اقتصادية كلية منسجمة تنسق بين زيادات أسعار الوقود مع استخدام مدخلات الوقود الوسيطة الكثيفة في إنتاج قطاعات أخرى مثل (النقل ، الكهرباء ، الاسمنت ، الطابوق ، ....) .

- أسعار الكهرباء :

إنّ أسعار الكهرباء في العراق هي أيضاً من أدنى الأسعار في العالم (أقل من سنت واحد بالكيلو وات/ساعة) إضافة إلى تدني عمليات الجباية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلى (٣٠% أو أقل من المبالغ المتوجبة) لكون شركات التوزيع كانت تنتظر الاستقرار الأمني ، أما الآثار السلبية لسياسات دعم الكهرباء في مماثلة للآثار السلبية لدعم أسعار الوقود ، فالشبكة الوطنية لا تستطيع حالياً تلبية الطلب (٧٠٠٠ ميكا واط قبل عام ١٩٩١) والعراقيون مضطرون لشراء الكهرباء من مولدات صغيرة تعمل على المازوت بسعر مرتفع وكمتوسط (٥٠٠٠ دينار للأمبير الواحد) .

والحكومة العراقية لابد أن تفكر بسياسة سعرية عقلانية تعكس ندرة هذا المورد الإنتاجي وسقف تلك الزيادة وقد تحتاج الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً المتصلة بالشبكة الوطنية إل دعم حالي لمدة معينة (إعانة ضمنية مدمجة بالسعر) ، بحيث تطبق على كبار المستهلكين أسعار أعلى من التي تطبق على صغارهم مع العمل على تحسين وسائل قياس الطاقة المستهلكة وإعداد القوانين وجباية المبالغ المتوجبة مع تحسين الخدمة التوزيعية للكهرباء وفسح المجال للاستثمار في قطاع الكهرباء أمام القطاع الخاص (أو الشركات المستقلة) وإعادة إنشاء شبكة الكهرباء وتحديثها وزيادة كفاءة العاملين في هذا القطاع .

- نظام التوزيع العام :

تمكن نظام التوزيع أثناء فترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ واستمر لأكثر من (١٢) سنة ، تمكن من تفادي أزمة إنسانية في العراق (عبر اتفاقية النفط مقابل الغذاء ١٩٩٦) ، فهو فعال في إيصال الكهرباء إلى الفئات الفقيرة وضمان حد أدنى من المعيشة بالرغم من التكلفة العالية [يستنفذ (٢١%) من إيرادات الحكومة ويكلف (٦,٣) دولار لغرض نقل مواد غذائية بقيمة دولار واحد لشخص فقير] في ظل عدم وجود شبكة حماية اجتماعية أخرى واسعة النطاق تقوم بدور نظام التوزيع العام ، وارتفاع التكاليف وعدم الفعالية بسبب :

أ- شمول جميع الأسر (الفقيرة وغيرها) تكلفته تفوق بكثير إنشاء شبكة حماية

هادفة .

ب- تعرض النظام للهدر والسرقة والفساد لعدم تطور أنظمة المحاسبة والأعمال والرقابة .

ج- حجم النظام العام للتوزيع وأساليب مشترياته غير التنافسية أدت إلى استبعاد أجزاء من سلسلة توريد المواد الغذائية في البطاقة التموينية .

د- تقليص فترة القطاع الخاص بدرجة كبيرة في أسواق المواد الغذائية .

هـ- عدم وجود قاعدة بيانات تستهدف الفئات الفقيرة في العراق .

مع ذلك بالإمكان اتخاذ خطوات عملية في هذا المجال ومنها :

أ- اعتماد طريقة الاستهداف للفقراء بشكل تدريجي .

ب- تخفيض عدد المنتجات في سلة الاستهلاك (خاصة غير الضرورية) .

ج- تعزيز قدرة القطاع الخاص في نظام التوزيع العام وأسواق المواد الغذائية .

د- تحسين نظام المشتريات والإدارة العامة في نظام التوزيع العام .

وبالتالي ولغرض تخفيف الفقر يواجه العراق خيارين هما :

أ- القيام على نطاق واسع بتدعيم وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية .

ب- مواصلة الاعتماد على إعانات مالية غير هادفة وخدمات مدعومة .

والخيار الثاني يقدم نفسه بإلحاح لأنّ شرائح كبيرة من السكان تواجه مخاطر اجتماعية واقتصادية كبيرة تجعل من الضروري القيام بمسح شامل لنفقات الأسر من أجل تحديد الفئات الدخلية الأكثر فقراً في العراق ومن ثم العمل على تصميم نظام لشبكات الحماية الرسمية قابل للتمويل باستمرار تقدمها مصادر متنوعة (الشبكة العامة لتوزيع الحماية الغذائية ، مصادر خاصة ، مؤسسات خيرية ، برامج حكومية) مع ملاحظة أنّ شبكة الحماية الاجتماعية الخاصة (الزكاة ، الوقف) تمثل القسم الأكبر من الحماية الاجتماعية .

أما نظام التقاعد في العراق فانه يغطي فئة قليلة من السكان وكونه غير فعال وغير عادي وضع بصورة طارئة وسريع عام ٢٠٠٣ ويعاني من مشكلات بنيوية بالإمكان معالجتها ، فهو يعاني مثلا :-

أ- عدم المساواة والتكلفة الإدارية الباهظة بسبب الهيكل المزدوج لنظام التقاعد في العراق .

ب- خارج حدود الإمكانات المالية ، فهو يقارب إلى حد كبير الراتب الأخير لموظف من رتبة متوسطة أكمال حياته المهنية .

ج- إنّ شروط التأهيل (أصحاب الدخل المنخفض إلى أصحاب الدخل المرتفع) تؤثر على التأهيل وتشوه عرض العمل .

د- فرض تكاليف باهظة على أرباب العمل لا تحفز على الاستثمار وتهيئة فرص العمل لاحقا .

وبالتالي فان هذه المشكلات تحدث ضعفا في مصادر الادخار لأغراض التقاعد لدى الموظفين ذوي الدخل المتوسط والمرتفع وتؤثر سلبا على القطاع الخاص ، إذ لم يعد يصرح أصحاب العمل بالعدد الفعلي للموظفين لديهم لكي لا ينظموا إلى نظام التقاعد إضافة إلى ضعف الأداء المؤسسي لغالبية موظفي نظام التقاعد تحتم على الإدارة إصلاح النظام المعلومات و نظام المدفوعات .

٢. إدارة إيرادات النفط :

يواجه العراق خيارين هما :-

أ- إعادة توزيع إيرادات النفط مباشرة إلى الشعب .

ب- الإدارة المركزية لإيرادات النفط (الميزانية العامة) لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

في المدى القصير يصطدم إنتاج النفط وتصديره بعوائق كبيرة ناجمة عن أعمال التخريب والتهريب والأضرار الفادحة التي أصابت مرافق النفط ، ولكن بإمكان العراق في المدى المتوسط والطويل من أن يشهد ارتفاعا كبير في إيرادات صادراته النفطية ، ناهيك من أن تقلب أسعار النفط سيؤثر على إيرادات تمويل الموازنة الحكومية وبالتالي التأثير على برامج إعادة أعمار العراق ، إذ يؤدي إلى هدر الاستثمار خلال فترة الازدهار والى خفض معدلات الاستثمار عند هبوط الأسعار .

إنّ انتظام الإنفاق العام عامل رئيسي لتفادي انتقال (الصدمة النفطية) إن القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت النفقات (جارية أو استثمارية) ولكن المهم أن تصف بالاستمرار والتكرار والدورية والتبرير الاقتصادي والاجتماعي (عائد أو مردود اقتصادي واجتماعي على تكلفة الاستثمار) وبالتالي يصبح لزاما الاستفادة من وفرة النقد الأجنبي للأنفاق وفق قواعد وأصول معينة في أطار المالية العامة عبر صندوق حكومي للاحتياط النفطي لتمويل عجز الميزانية غير النفطي ، وفي هذا الإطار يتم أنشاء نوعين من الصناديق : -

أ- صندوق للادخار لاستفادة الأجيال القادمة حتى عند نفاذ الثروة النفطية .

ب- صندوق للتثبيت الاقتصادي ، لكي يتحقق انتظام الأنفاق العام .

ونظرا لأهمية إيرادات النفط في تمويل أكثر من (٩٠%) من الموازنة العامة في العراق ، لابد من إدارتها بشكل كفء وسليم وشفافية في تحركات أموال الميزانية العامة وفي حسابات صندوق التنمية العراقي وفي شركة النفط الوطنية أي لابد من تحقيق الشفافية في مالية القطاع النفطي والتدقيق في الحسابات بشكل مستقل والعمل على أشراك مؤسسات المجتمع المدني بذلك .

٣. القطاع المالي :

يمثل القطاع المصرفي الجزء الرئيسي من القطاع المالي في العراق حيث ينعدم نسبيا سوق رأس المال عدا ما يتعلق في بيع الأوراق الملية الحكومية من حوالات وسندات ، أما البورصة (سوق العراق للأوراق المالية) فقد بدأت أعمالها في تموز ٢٠٠٤ بحجم تداول متواضع وكذلك فان شركات التأمين العامة والخاصة ضعيفة جدا ويمتلك الجهاز المصرفي نظام للدفع ضعيف جداً وتسهيلات ائتمانية ضئيلة ويتكون الجهاز المصرفي من البنك المركزي و(٢٤) مصرفا بضمنها (٦) مصارف حكوميةو (١٨) مصرف تجاري واستثماري تعود ملكيته إلى القطاع الخاص مع العلم أن موجودات القطاع المصرفي لا تتجاوز (٢) مليار دولار مما يعكس الدور الضعيف لدور الائتمان المصرفي في مضاعفة السيولة في الاقتصاد العراقي ، ولغرض تعزيز دور ورقابة السلطة النقدية (البنك المركزي) على الجهاز المصرفي لابد من تحسين قدراته التدريبية والتنظيمية والتكنولوجية والتشريعية التي تعزز استقلالية البنك المركزي وإصدار حوالات خزينة جديدة تساهم في إحداث تغيرات كبيرة في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي ، وتم السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في العراق والمشاركة مع البنوك الخاصة وتعويم أسعار الفائدة والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي عبر (مزادات) البنك المركزي الدورية على العملات الأجنبية ، ويمكن تحديد أولويات القطاع المالي في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) وكما يأتي :-

أ- إعادة هيكلة البنوك الحكومية وتقديم المساعدات الفنية وتحديث أسلوب وصيغ العمل فيها .

ب- إعادة هيكلة البنك المركزي واستقلاليته كسلطة نقدية رئيسية على الجهاز المصرفي .

ج- تحديث وتطوير أساليب الدفع الغير النقدي بما فيها خدمات التسوية المصرفية .

د- دراسة وضع البنوك الحكومية وشركات التأمين بهدف إعادة التأهيل ثم خصخصتها أو تأجيرها أو المشاركة في أدارتها مع المستثمر المحلي أو الأجنبي .

المبحث الثالث : سياسات الإصلاح الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الإداري

تمثل مؤشرات (النظام الإداري ، إدارة الموازنة العامة ، البحث والتطوير) بعض من كفاءة الأداء في الاقتصاد الإداري .

١. إصلاح النظم الإدارية :

يتمثل التحدي الرئيسي لإصلاح القطاع العام في العراق عبر تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز أدائها وترشيق مفاصل الدولة وإعادة تأهيل وتدريب الفائضين عن العمل لغرض المناقلة داخل الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالرغم من أن الحكومة ستكون

المجهز الرئيسي للخدمات العامة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) الأجل المتوسط بل وحتى في الأجل الطويل باعتبار أن القطاع العام في العراق هو مركز ثقل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن مع ذلك ، يمكن تقليل الاعتماد بل وحتى التخلي عن الإدارات الحكومية المنافسة للقطاع الخاص (أو إعادة هيكلتها) خاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية الخدمية و بالتالي يصبح من الضروري استخدام عناصر كفوءة (تكنوقراطية) متدربة تعمل بكل نزاهة وإخلاص وتساعد تقوية نظام المحاسبة والرقابة الاقتصادية لتسهيل تدفق أموال المانحين نحو القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص العمال و الاستثمار المربح والمنافسة الاقتصادية .

كذلك لابد من إصلاح عام لقطاع الخدمات من حيث إدارة الموارد البشرية ويركز على المساندة المالية ويفرض عملية انتقال عناصر الإنتاج دون الحاجة إلى خلق استياء اجتماعي وكذلك الحاجة إلى استحداث مؤسسات محاسبة إضافية لمراقبة لا مركزية النفقة العامة وتطوير أنظمة المشتريات والإدارة والمصرف إجمالاً في القطاع العام ، وفي هذا الإطار ولغرض الحيلولة دون استنزاف الميزانية العامة للدولة ، يمكن اتخاذ جملة تدابير منها[١] :

أ- العمل بفروض الجدوى (الكفاءة) الاقتصادية وتقليص عدد العاملين في الشركات (المؤسسات) العامة بالشكل الذي يضمن استمرار عمل تلك المؤسسات .

ب- إعادة تأهيل وتدريب (الفائضين) لغرض تجنب مخاطر (البطالة) وبما ينسجم مع سوق العمل في العراق .

ج- إنهاء حالة (الارتزاق الوظيفي) كأحد أشكال الفساد المالي عبر إجراءات رقابية متشددة خاصة في برامج مشاريع القطاع العام .

د- المحاسبة الاقتصادية ووضع برامج حديثة لإعداد القيادات الإدارية بعيدا عن عناوين (الخبرة ، العمر) التقليدية (النموذج الياباني) من خلال (برامج تدريب) ذات معايير عالمية تؤكد على مخرجات النظام الإداري وتكون مصدراً مهما في تنويع الإيرادات وقوة فاعلة في اتخاذ القرار الأمثل .

٢. إدارة الموازنة العامة :

شهدت موازنة العراق الموحدة تحولاً ستراتيجياً من ميزانية سرية غير معلنة حتى لمجلس الوزراء وتنفذ من قبل وزارة المالية حصرا وبدون تأخير إلى موازنة واضحة المعالم أعلنت فقراتها الرئيسية في وسائل النشر وتخضع مصروفاتها أو

[١] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٦ .

تخصيصاتها إلى شفافية في الصرف والمحاسبة (كما حدث في ميزانيـــة ٢٠٠٤) فـــي الأسواق الدولية وتوقعات هيكل الطلب والطاقات الإنتاجية والأسعار بصورة مـــستمرة ، وتهدف الموازنة العامة إلى[١] :

أ- السيطرة على معدلات التضخم الجامح .
ب- تحقيق استقرار في سعر صرف الدينار العراقي .
ج- زيادة الرواتب لعموم موظفي الدولة والمتقاعدين .
د- إعادة مستويات الطاقة الإنتاجية النفطية السابقة .
هـــ- تخفيف الرسوم الكمركية وتسهيل انسيابية السلع المستوردة .
و- تخفيف معدلات الضرائب على الدخول والأرباح للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الشمول الضريبي .

إذ شكلت إيرادات الموازنة خلال الفترة (٢٠٠٥ -٢٠٠٧) حوالي (٧٣,٨) مليار دولار بمعدل سنوي قدرة (٤٢,٦) مليار دولار وبنسبة (٧٩,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي علما أنّ إيرادات النفط شكلت (٨٤,٢%) إضافة إلى حصيلة الضرائب والرسوم ومنح مساعدات الدول الشقيقة والصديقة بحدود (١٥,٨%) من مجموع الإيرادات في ظل فرضيات لنموذج الاقتصاد العراقي تتعلق بـــ (عوائد الصادرات النفطية ، طاقات التصفية ، الضرائب ، الرسوم و الإيرادات ، الأخرى) .

أما المصروفات الجارية ، فقد شكلت رواتب الموظفين والمتقاعدين حوالي (١٢,٣%) من مجموع المصروفات خلال عام ٢٠٠٥ وتوفير فرص عمل بحدود (٢٥٣١٥) وظيفة في المجالات الصحية والتعليم خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) ، أما المصروفات الحكومية على السلع والخدمات تشكل حوالي (١٦,٧%) من إجمالي المصروفات الجارية ، وبخصوص فقرة الدعم ، هدف الحكومة هو تخصيص هذه الفقرة من (٤٨,٣%) إلى (٣٥,٧%) خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) .

أما الإنفاق الاستثماري فقد بلغت حصته (٢٩,٨) مليار دولار خلال الفترة لثلاث سنوات وبنسبة (٥١%) تمويل من الحكومة العراقية وبنسبة (٤٩%) تمويل من الدول المانحة ويشكل مجموع الإنفاق على المشاريع الاستثمارية نسبة (٢٨%) من إجمالي الإنفاق في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) يمول منه (١٤%) من الدول المانحة ويشكل (٣٣%) من الناتج المحلي الإجمالي يساعد في تحقيق معدل نمو اقتصادي (١٢%) خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) مع الفرض أن الدول المانحة تعهدت بتقديم (٣٢) مليار دولار بشكل منح وقروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة (١٨,٤)

---

[١] ستراتيجية التنمية الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ .

مليار دولار تمثل المنحة الأمريكية ، وكذلك فان الميزانية تتضمن خصم (٥%) من صادرات العراق النفطية (قرار مجلس الأمن) عن أضرار حرب الخليج الثانية .

٣. تطوير مرافق البحث والتطوير :

يشكل البحث العلمي الأساس في تطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية ، وهذه القاعدة في العراق ضيقة كما في بقية دول الجنوب النامية بسبب ضالة الإنفاق على البحث والتطوير وعدم وجود ملاكات متخصصة إضافة إلى هجرة (نزيف) الكفاءات العلمية إلى الخارج لوجود عوامل الجذب والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في بلدان المهجر وخاصة الأوربية ، بالمقابل تسود العراق حاليا موجة من (العنف والاختطاف والقتل على الهوية والسلب والنهب والانفلات القانوني) خاصة في المناطق الواقعة خارج منطقة كردستان بالرغم من جهود الحكومة العراقية والأجهزة التنفيذية المسؤولة لكن النتائج كانت سلبية وخاصة على تواصل حركة هجرة (الأساتذة و الباحثين والمبدعين والمهنيين ورجال الأعمال والمستثمرين) إلى الخارج ناهيك عن أثر ذلك على عدم وفاء الدول المانحة في مؤتمر (مدريد ــ ٢٠٠٣) ومؤتمر (طوكيو ــ ٢٠٠٤) بتعهداتها في عملية إعادة البناء والأعمار بسبب تكلفة توفير الأمن وأثر ذلك على انخفاض العائد على استثماراتها في مشاريع الإعمار في العراق .

وهكذا لابد من تكثيف حلقات التعاون العلمي في مجال البحوث التطبيقية بين الجامعات العراقية ومراكز البحث والتطوير وبين مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي وخاصة الإنتاجية (الصناعية ، الزراعية) مثلا لتكيف البحوث وفق متطلبات واحتياجات التنمية (الصناعية ، والزراعية) إضافة إلى تعزيز أداء (التعليم المستمر) وبرامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسات الصناعية كأحد شروط العقد المبرم مع (المستثمر الأجنبي) لتطوير الملاكات العراقية وكذلك بالإمكان قيام وزارة العلوم والتكنولوجيا في العراق بإنشاء (قاعدة بيانات) خاصة بمنظومة الإبداع والابتكار التكنولوجي في العراق يضم كافة (مراكز البحث و التطوير) بضمنها (الجهد الأكاديمي المتخصص) للمساعدة في أبرام عقود مع (الشركات التكنولوجيا العالمية) لتعزيز التعاون في دعم مرافق البحث والتطوير وإنشاء قاعدة تكنولوجية وطنية (تجربة الحكومة الهندية مثلا)[١] ، إضافة إلى توفير البيئة الملائمة للباحثين والعلماء للحد من هجرتهم إلى الخارج وتنظيم دورات تدريبية (ما بعد شهادة الدكتوراه) في الخارج من أجل زيادة القدرات الأكاديمية والتقنية .

الخاتمة (الاستنتاجات و التوصيات) :

يركز هذا البحث على أهم القضايا التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) المشتركة لدول الجنوب (الريعية ، الزراعية ، الصناعية ، الخدمية) ومنها الاقتصاد العراقي (الريعي) في محاولتها لإنتاج برامج اقتصاد كلية أصلاحية لغرض إحداث تغيرات هيكلية

[١] هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٤ .

في نمط مكونات الناتج المحلي الإجمالي تدعم قدرتها التنافسية في منظومة الاقتصاد المعولم .

والاقتصاد العراقي في مرحلته الانتقالية (٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٧) في ظل استمرار مسوغات الاحتلال الأجنبي يتطلب تبني ستراتيجية تنموية (اقتصادية واجتماعية) ترتكز على (تهيئة وتكييف وتنفيذ ومتابعة) حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية المتناغمة خاصة (المالية ، النقدية ، السعرية ، الأجرية ، التجارية ، الإدارية ، الاستثمارية ، النفطية ، .....) من شانها أن تعمل على مساندة الحكومة العراقية في تدعيم مقدرتها الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء لمؤسسات القطاع العام بمساندة القطاع الخاص لأغراض المشاركة الفاعلة وإمكانية المنافسة في حركة الاقتصاد (العربي ، الإقليمي ، العالمي) .

وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :

١- فاعلية منظومة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، إذ تجاوز معدل النمو الاقتصادي حاجز (٥٠%) كمتوسط للمدة (٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٧) بفعل آليات الإصلاح الاقتصادي في مجال (النظام المؤسسي المالي والنقدي والقانوني والتشغيلي والإداري والخدمي) .

٢- في مجال الاقتصاد الحقيقي ، ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي في مجال (تعزيز دور القطاع الخاص ، تنمية الموارد البشرية ، تدعيم بيئة للاستثمار) على تفعيل سياسات تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لغرض استيعاب (٣٠ %) من حجم قوة العمل العاطلة في الاقتصاد .

٣- في مجال الاقتصاد النقدي ، لازالت الحاجة ضرورية لإصلاح نظام تسعير الخدمات الحكومية (الوقود ، الكهرباء ، البطاقة التموينية ، شبكات الحماية الاجتماعية) يستنزف الجزء الأكبر من الموازنة الحكومية مما يستدعي اعتماد هيكل تسعير تنافسي (متدرج) يعكس ندرة استخدام عناصر الإنتاج في القطاع العام في ظل اعتماد الموازنة الحكومية على أكثر من (٩٠%) في مجال الاقتصاد النفطي (الريعي).

٤- في مجال الاقتصاد الإداري ، من الضروري إعادة هيكل القطاع الإداري وتحسين إدارة الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء إلى (العجز النقدي التقليدي) وتشجيع هيكل الادخار المحلي (الخاص والعام) والخارجي (تدفق FDI) لمطابقة الحافز على الاستثمار في إعادة أعمار العراق .

أما أبرز التوصيات المنسجمة مع فرضية وهيكلية البحث :

١. دعم وتطوير الإنفاق على (البحث والتطوير) وتعزيز (تعشيق) التعاون بين الجهد (الإنتاجي والأكاديمي) لغرض إعادة تأهيل (المؤسسات الإنتاجية العامة)

وتدريب (الفائض من الجهاز الإداري الخدمي) في مجال تعزيز المقدرة الاقتصادية .

٢. إدارة إيرادات النفط عبر صناديق (الادخار والتثبيت الاقتصادي) لتنمية الاقتصاد العراقي مستقبلا والتعاون الدولي لغرض إلغاء فقرة التعويض (٥%) من صادرات النفط العراقي للحكومة الكويتية يتعزز ذلك بدور جامعة الدول العربية.

٣. تفعيل دور المنظومة الرقابية المستقلة (هيئة النزاهة العامة ، دائرة المفتش العام في الوزارة ، ديوان الرقابة المالية) لغرض الحد أو (تقليل) حالات التجاوز الإداري والمالي (الفساد) المصاحب لعقود تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية .

المصادر حسب ورودها :

١. إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٧) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٢. هيثم كريم صيوان ، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي ، عالم الجنوب أنموذجا مع إشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٣. د. موسى خلف عواد ، وكريم سالم حسين ، أزمة الممارسة الاقتصادية للدولة ونمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان النامية ، مجلة جامعة القادسية ، (٣) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٠ .

٤. البنك الدولي ، إعادة بناء العراق ، الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية ، (موجز تحليل) ، ٢٠٠٦ .

٥. د. صلاح عبد الحسن ، وهناء السامرائي ، الاستثمارات الأجنبية .. المسوغات والأخطار ، بيت الحكمة ، العدد (٢٥) ، ١٩٩٨ .

٦. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.